

Distr.: General
8 January 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية
المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة
الدورة الثالثة

جنيف، ١٤-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة عن دورته الثالثة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

المحتويات

الصفحة

٢ مقدمة
	أولاً- موجز الرئيس: وضع تُحج لتحفيز تنوع الاقتصاد وتعزيز إنتاج القيمة المضافة، بما في ذلك عبر الاستثمار، بهدف إتاحة الفرصة الاقتصادية المتساوية للجميع، ولا سيما النساء والشباب
٢
٣ ألف - التنوع والتغير التكنولوجي: الروابط والاستراتيجيات
٤ باء - التجارة والتنوع الاقتصادي والتنمية
٧ جيم - السياسة الصناعية
٨ دال - جلسة اجتماع الخبراء النهائية
١١ ثانياً- المسائل التنظيمية
١١ ألف - انتخاب أعضاء المكتب
١١ باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
١٢ جيم - نتائج الدورة
١٢ دال - اعتماد تقرير الاجتماع
١٣ المرفق الحضور



مقدمة

١- عُقدت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة في قصر الأمم بجنيف، في سويسرا، يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد حُدد موضوع هذه الدورة أثناء الدورة التنفيذية السابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتناولت الدورة أيضاً مواضيع مقررة للدورة الرابعة.

٢- وتألّف الاجتماع من أربع جلسات: تضمنت الجلسات الثلاث الأولى عروضاً قدمها فريق من الخبراء، وتلتها مناقشة بين الخبراء المشاركين؛ وتناولت الجلسة النهائية نتائج الدورات الأولى والثانية والثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات.

أولاً- موجز الرئيس: وضع نهج لتحفيز تنويع الاقتصاد وتعزيز إنتاج القيمة المضافة، بما في ذلك عبر الاستثمار، بهدف إتاحة الفرصة الاقتصادية المتساوية للجميع، ولا سيما النساء والشباب
(البند ٣ من جدول الأعمال)

ألف- التنويع والتغير التكنولوجي: الروابط والاستراتيجيات

٣- قال مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، في معرض تقديم هذا البند، إن الوقت مناسب لبحث نهج تحفيز تنويع الاقتصاد. فالتنويع والتغيير الهيكلي يؤديان دوراً هاماً في تعزيز الاستدامة، وخلق فرص العمل، بما في ذلك للشباب والنساء، وبناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية. ويشكلان أيضاً أساساً للعديد من الأهداف الإنمائية المستدامة التي التزمت الدول الأعضاء بتحقيقها. غير أن هناك تحديات كبرى أمام تحفيز التنويع في الاقتصاد العالمي الحالي، مثلما يتبين من فح الدخل المتوسط واتجاهات تخفيض التصنيع أو إعادة التسليع التي ما فتئت تشهدها بعض البلدان. وتبين التجربة التاريخية التي مرت بها البلدان المتقدمة والبلدان النامية حالياً أن التنويع، ولا سيما التصنيع، لا يمكن أن يُترك للسوق وحدها، بل يتطلب إطاراً من السياسات والمؤسسات والخيارات السياسية الداعمة التي قد يكون من الصعب أكثر فأكثر الجمع بينها في السياق الراهن.

٤- وشدد فريق الخبراء على استمرار أهمية الصناعة التحويلية في عملية التنويع. وقال أحد الخبراء إن المعرفة، التي هي أساسية للتنمية، تتجسد في رأس المال المادي والبشري المرتبط بالصناعة التحويلية. وحتى عندما تختار البلدان التركيز على أنشطة قطاع الخدمات، فإن النجاح في هذه القطاعات لا يزال مرتبطاً باستخدام المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية. وبالمثل، تتسم جميع الاقتصادات الناشئة السريعة النمو بارتفاع مستوى القيمة المضافة التصنيعية كنسبة مئوية من

الناتج المحلي الإجمالي، يتجاوز إلى حد بعيد متوسط بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥- وتمحور جزء كبير من النقاش حول مسألة كيفية تعزيز الصناعة التحويلية وتحقيق التنوع. ويمكن أن تشمل الفخاخ في هذا الصدد اتخاذ خطوات صغيرة فقط في اتجاه تنوع الأنشطة لتشمل مجالات لا تزال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاعتماد على السلع الأساسية (مثل الانتقال إلى إنتاج النسيج وصيد السلمون وإبقاء ارتباط قوي جداً بالنحاس)، أو لا تسهم في الإنتاج أو الإنتاجية (مثل بعض الأنشطة المالية). ورأى المتحدث أنه لا يوجد سبيل وحيد للتنوع، ولكن لا بد من إنشاء نظام إنتاج محلي قائم على أربعة أنواع على الأقل من الروابط المتعددة - الإنتاجي والتكنولوجي والاستهلاكي والمالي - التي تترتب عليها آثار تراكمية.

٦- وتفتقر البلدان النامية في كثير من الأحيان إلى روابط الإنتاج الأمامية والخلفية بسبب وجود عدد قليل من الشركات المحلية الكبرى وعدد قليل من الشركات المتوسطة الحجم، كما هو الحال في جمهورية تنزانيا المتحدة. وينطوي وجود الروابط التكنولوجية أو الافتقار إليها على مدى تعلم القطاعات بعضها من بعض؛ ويحدد هذا بدوره سرعة تطور الاستثمارات في الإنتاج أو الاستهلاك، واتجاه التنوع. وبدلاً من التشجيع على تحويل الزيادات في الدخل إلى سلع مستوردة، ينبغي السعي لإقامة روابط في مجال الاستهلاك للمساعدة على تعزيز إنتاج القيمة المضافة محلياً. ومن المستصوب أيضاً إقامة روابط مالية تهدف إلى تعزيز القدرة المالية وإتاحة الإيرادات الضريبية لدعم الاستثمار المنتج.

٧- ومن الأمثلة المفيدة على السبل التي يمكن بها للسياسات أن تعزز هذه الروابط دور الجهات الوسيطة من القطاع العام في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك مكاتب المعايير والمرافق ذات الصلة، ومكاتب نقل التكنولوجيا. ومن الأمثلة القطرية على ذلك قطاع الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة Embrapa البرازيلية، وقطاع السلمون في شيلي، ومؤسسة فراونهورف في ألمانيا. ومن الدروس المستخلصة أن فعالية أي تدبير ترتبط بمجموعة التدابيرأكملها التي هو جزء منها، لأن السياسات تتفاعل وتترابط وتتعزيز بمرور الوقت. وتبين الأمثلة على مجموعات السياسات الصناعية ضرورة اعتبار السياسة الواحدة جزءاً من كل. وأعطى أحد الخبراء أمثلة على استخدام بعض البلدان السياسة المالية لدعم التنوع، بما في ذلك فرض ضريبة على صادرات السلع الأولية في كينيا لتحفيز الصناعة الجلدية المحلية، أو على الأخشاب الخام لتعزيز صناعة الخشب الرقائقي في إندونيسيا. وأشار خبير آخر إلى ضرورة اتساق سياسة الاقتصاد الكلي مع استراتيجيات التنوع واستراتيجيات السياسة الصناعية.

٨- والتمويل أحد أكبر العوائق التي تعترض التغيير التكنولوجي الذي يقوم عليه التصنيع - إذ واجه أكثر من ٤٠ بلداً نامياً من أصل ٨٣ معدلات إقراض حقيقية تجاوزت نسبة ٧,٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤، ولم يُبدِ المستثمرون المحتملون اهتماماً يُذكر بالاستثمار فيها. وتسعى

البلدان المتقدمة لتعزيز حقوق الملكية الفكرية لأن شركاتها تخشى تكاثر الشركات المنافسة من العالم النامي. ويات من الصعب بناء قطاع محلي من مؤسسات الأعمال، بما فيها المؤسسات الخاصة المرتبطة بالدولة، بسبب الانضباط الدولي الجديد الذي تفرضه الاتفاقات الدولية في مجال الاستثمار والتجارة.

٩- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثار بعض المندوبين مسألة استمرار السياسات. فينبغي أن تكون السياسات الاقتصادية متسقة على مدى فترة طويلة لتحقيق الغرض المتوخى منها. ولكن السياسات تتأثر غالباً في واقع الأمر بالتغيرات التي تدخلها الحكومة. فعلى سبيل المثال، اتخذت الحكومة البرازيلية تدبيراً جديداً فرضت بموجبه انضباطاً مالياً على المالية العامة، حال دون مواصلة سياسة صناعية أطلقتها الحكومات السابقة. ويمكن أن يتعارض أداء السياسات المالية والنقدية فتصبح السياسة الصناعية عديمة الفعالية (مثل تقديم الحوافز الحكومية من جهة، ورفع أسعار الفائدة من جهة أخرى). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تخطيط الطاقة الإنتاجية على المدى الطويل أساسي لوضع سياسة صناعية. ومع ذلك، شهد العقدان الماضيان تفكيك وزارات التخطيط في العديد من البلدان النامية، فضاعت الخبرة. وانصب التركيز بدلاً من ذلك على التخطيط القصير الأجل. وبغية بناء الزخم، اقترح أحد الخبراء عرض هذه المسألة على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوعية رؤساء الحكومات بها.

١٠- وقال بعض المشاركين إن سياسات التدخل ينبغي أن تُصمَّم بعناية في عالم معوم تشتد فيه حركة المستثمرين ورأس المال. ونظراً إلى عدد من الاختلالات، ينبغي أن ينتقل النظام الاقتصادي الحالي نحو نظام عالمي جديد. فأسعار الصرف، مثلاً، هي أهم الأسعار العالمية ويمكن أن تدعم جهود التنوع أو تقوضها. غير أنها لا تخضع للمواءمة في كثير من الأحيان وتؤدي إلى تشوهات في الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يبرر الحاجة إلى نظام بريتون وودز جديد، تتنافس البلدان في إطاره على أساس الإنتاجية؛ وإلا تلاشت آمال البلدان النامية في تحقيق تنمية واسعة النطاق. ولا يساعد النظام التجاري الحالي على تحقيق التنمية؛ وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشكل البعد الإنمائي محور المفاوضات التجارية الحالية والمستقبلية.

باء- التجارة والتنوع الاقتصادي والتنمية

١١- ركزت جلسة النقاش على تنوع الإنتاج وتطويره في سياق التجارة. ووفقاً لنظرية التجارة التقليدية، ينبغي أن تخصص البلدان في المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية تحدد الاختلافات في التكنولوجيا وعوامل الإنتاج والإنتاجية. غير أن الأدلة التجريبية تبين أن البلدان تميل إلى تنوع اقتصادها ثم إعادة تركيزه وفقاً لمسارها الإنمائية. ويمكن أن يؤدي التنوع الشديد في البلدان النامية دوراً هاماً في الانتقال إلى منتجات أو وجهات جديدة. وتُظهر التجربة أن بلدان شرق آسيا حققت نجاحاً أكبر في التنوع على مدى العقدين الماضيين. وتبين التطورات الأخيرة في نظرية التجارة مدى إمكانية إسهام التجارة في زيادة تنوع المنتجات. ويمكن أن يعزى ذلك إلى

أسباب شتى انطلاقاً من تنويع الصادرات ووصولاً إلى الإنتاجية، أو العكس بالعكس. ويرتبط التنويع بتراجع نسبة تقلب الناتج وتحسُّن معدلات التبادل التجاري، الأمر الذي يَحْصَن ضد الصدمات الخارجية ويتيح كذلك فرصاً للتعليم من خلال التصدير. وهناك بعض الأدلة التجريبية على وجود علاقة إيجابية بين التنويع والتحول الهيكلي والنمو.

١٢- ويرتبط نجاح دول شرق آسيا عادة بالنمو القائم على التصدير، ولكن بعض البلدان حققت تنوعاً في اقتصادها دون نمو سريع في صادراتها، وحققت بلدان أخرى نمواً قائماً على التصدير دون تنويع اقتصادها. وفي معظم الحالات، يقتزن التنويع بتراكم رأس المال ويشمل جميع قطاعات السلع القابلة للتداول، ولا يقتصر على القطاعات الموجهة نحو التصدير. ومن المنطقي إذن التركيز على النمو القائم على الاستثمار وعلى قطاع السلع القابلة للتداول، بما في ذلك من خلال الأنشطة الموجهة نحو التصدير والأنشطة الأخرى. وبالتالي فإن السبيل إلى تنويع الهياكل التجارية والصناعية هو توسيع نطاق قطاع السلع القابلة للتداول، الذي يتطلب رؤوس أموال كثيفة أكثر مما يتطلبه قطاع السلع غير القابلة للتداول في البلدان النامية. ومن ثم فإن من شأن سعر الصرف الحقيقي أن يضطلع بدور حاسم للنمو، لأن بإمكانه التأثير في توزيع الموارد بين قطاع السلع القابلة للتداول وقطاع السلع غير القابلة للتداول. ويمكن أن يتيح بخس القيمة الحقيقية إمكانية حصول البلدان على موطئ قدم دائم في قطاعات جديدة، ويحفز الشركات على توسيع نطاق المنتجات وحيز السوق. وقد أظهرت الأدلة التجريبية أن سعر الصرف الحقيقي هو أقوى متغير في تفسير حلقات تسارع وتيرة الاستثمار، وأن بخس القيمة يرتبط عادة بتنويع المنتجات والشركاء التجاريين.

١٣- وتوافقت آراء الخبراء عموماً على ضرورة الربط بين بعدي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي في التجارة. ويشكل خطأ التعميم خطراً عندما تسلك بلدان عديدة نفس مسار التنويع. ويمكن أن تنشأ أيضاً نزاعات فيما يتعلق بالتوزيع. فالبلدان النامية بوجه خاص، تشهد كثرة التشوهات في قطاع السلع القابلة للتداول، وقلة نمو الأسواق المالية، ويمكن أن تُستخدم فيها الموارد بتكلفة حديّة منخفضة جداً - ولا سيما في العمل في سياق ارتفاع معدلات البطالة. وعلاوة على ذلك، ساهمت معظم البلدان النامية إسهاماً صغيراً نسبياً في الأسواق الدولية.

١٤- ومع ذلك، تعتبر التجارة الدولية هامة لتوليد الطلب الخارجي وتوسيع الأسواق، وخاصة بالنسبة إلى البلدان الصغيرة. ويمكن أن يخفف التصدير القيود المفروضة على ميزان المدفوعات ويحقق مكاسب دينامية فيما يتعلق بوفورات الحجم والقدرات التخصصية ويتيح فرص التعلم. ويرتبط النمو الاقتصادي بمسار الربحية والإنتاجية والتطوير والتحول الهيكلي. غير أن التجارة لا تُترجم تلقائياً إلى نمو. وما يهم البلدان النامية هو كيفية مشاركتها في الاقتصاد العالمي مشاركة لا تمر بالضرورة عن طريق التحرير، بل على نحو يؤدي إلى تحول هيكلي وزيادة في القيمة المضافة وتحسُّن العمالة. ولا ينبغي التركيز على المكاسب الثابتة المتأتية من التجارة، بل على المكاسب الدينامية.

١٥- لقد تغيرت طبيعة الاقتصاد العالمي تغيراً ذا بعدين على مدى العقدين الماضيين. فوفاً، أدى تجزؤ الإنتاج وعولمته إلى تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية والتجارة في السلع الوسيطة، مع هيمنة الصناعة التحويلية والخدمات والسلع الأساسية. ونتج ذلك عن تغير في استراتيجيات الشركات عبر الوطنية، لأنها تركز أكثر على الكفاءات الأساسية ونقل الأعمال إلى الخارج والاستعانة بمصادر خارجية. ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في ذلك زيادة توجه البلدان النامية نحو التصدير، وتحرير التجارة والاستثمار، وانخفاض تكاليف النقل، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمكّن سلاسل القيمة العالمية البلدان من التخصص في أنشطة معينة والاندماج في الأسواق العالمية، ففتيح الفرص من جهة، وتنطوي من جهة أخرى على قيود هامة في الارتقاء والتطور. وثانياً، ارتبطت التغيرات في الطلب بصعود الاقتصادات الناشئة باعتبارها محركات جديدة للنمو وأسواقاً نهائية، بموازاة ركود الطلب في البلدان المتقدمة. واتسعت أيضاً رقعة التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة وتزايدت أهمية الأسواق المحلية. ولما كان الطلب المحلي يعتبر ذا أهمية خاصة للبلدان الكبرى، فإن هناك حاجة إلى إقامة روابط بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

١٦- والتركيز من جديد على التحول الهيكلي والتصنيع ينبغي أن يتجاوز الصناعة التحويلية ويشمل الخدمات ذات المحتوى التكنولوجي المتزايد. وأمام كثير من البلدان النامية أيضاً إمكانات في قطاعي تجهيز المنتجات الزراعية والتعدين. ويشكل عمل هذه البلدان على تطوير هذين القطاعين منطلقاً جيداً. واتفق معظم الخبراء على أن من المهم إقامة روابط أمامية وخلفية. كما أن الرابط المالي حاسم للصناعات الاستخراجية. ويمكن أن تجد بعض البلدان النامية سهولة في الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية والتنوع بالتعامل مع الشركات الرائدة. غير أن هناك خطراً في حدوث سباق نحو القاع، فتصبح البلدان حبيسة مصنوعات منخفضة ومتوسطة التكنولوجيا تنطوي على انخفاض معدلات التبادل التجاري، أو حبيسة أنشطة التجميع. ولا يتيح ذلك أساساً لنمو الدخل على نحو مستدام، لأن سر النجاح لا يكمن في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فقط، بل في تطوير الإنتاج في سلسلة القيمة. وتختلف إمكانات سلاسل القيمة العالمية باختلاف الأسواق النهائية، وتباين فيها المعايير وإمكانات التطوير. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الشركات الرائدة هي الشركات الكبرى التي يقع معظمها في البلدان المتقدمة. وتكافح البلدان النامية لزيادة حجم شركاتها، ولا سيما بسبب القيود المالية، من أجل استفادة أفضل من فوائد سلاسل القيمة العالمية.

١٧- واتفق المشاركون عموماً على الدور الرئيسي الذي تؤديه السياسات والمؤسسات على الصعيدين الدولي والوطني فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار الصناعي وأسواق العمل والمهارات والهياكل الأساسية. وأشار بوجه خاص إلى أن السياسة الصناعية تواجه التحدي نفسه في تطوير القيمة المضافة وزيادتها في عصر سلاسل القيمة العالمية. وينبغي أن تعمل سياسات مختلفة معاً على نحو تكاملي، بما فيها السياسة الاجتماعية. وأبرز عدد من المشاركين أهمية وجود بيئة دولية مواتية لدعم التنوع في البلدان النامية. وفي هذا السياق، أكد عدد من الخبراء حاجة البلدان

النامية إلى حيز سياسي كاف من أجل التنمية. وينبغي أن تُستخدم سلاسل القيمة العالمية استخداماً انتقائياً في إطار استراتيجية البلد الإنمائية، أما سلاسل القيمة الإقليمية فيمكن أن تكون أساساً للتطوير.

جيم - السياسة الصناعية

١٨- ركزت المناقشة على نطاق ومضمون السياسة الصناعية سواء من الناحية التاريخية أو في سياق التحديات الاقتصادية الراهنة. وقال بعض الخبراء إن العداء الذي تكنه المؤسسات المالية الدولية للسياسات الصناعية أخف اليوم مما كان عليه الحال خلال توافق آراء واشنطن في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، غير أن الدور الذي تؤديه السياسات الصناعية في جميع الدول الصناعية تقريباً يُبَخَس حقه دائماً. وترتبط السياسات الصناعية المكتملة بالنجاحات الإنمائية التي شهدتها شرق آسيا في الآونة الأخيرة، وترتبط أيضاً بما شهدته الاقتصادات المتقدمة من تصنيع في الماضي البعيد، مثل فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة. وقال بعض الخبراء إن السياسة الصناعية غالباً ما تُفهم فهماً سيئاً لأن البعض يعتقد أنها تعني "انتقاء الدولة للفائزين".

١٩- وركزت حلقة النقاش التي تلت ذلك على العناصر الرئيسية التي تساعد في استيعاب المعنى الكامل للسياسة الصناعية. وعرف أحد المشاركين السياسة الصناعية باعتبارها جهوداً متضافرة ومتواصلة تبذلها الدولة لتغيير الهيكل الإنتاجي، ويكمن أحد أهدافها الرئيسية في تهيئة بيئة مواتية لمؤسسات تدير الاقتصاد إدارة فعالة، بما فيها مؤسسات القطاع الخاص. وتوافقت آراء الخبراء على أن السياسة الصناعية تُستخدم لإقامة الروابط، وأنها تسفر عن تحول هيكلي يؤدي إلى النمو والتنمية. والسياسة الصناعية أداة رئيسية من الأدوات التي تستخدمها الدول التنموية، وهي ضرورية ولكنها غير كافية للحاق بركب التنمية، بل ينبغي أن تقترن بسياسات الاقتصاد الكلي الداعمة.

٢٠- وتناولت حلقة النقاش أمثلة على سبل بناء روابط قائمة على التجارب التي مرت بها بعض قطاعات الصناعات التحويلية في مقاطعة تايوان الصينية (في الثمانينات) وأوروغواي (في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين). ويمكن لبلدان نامية أخرى أن تحاكي بسهولة الآليات المتنوعة المعتمدة في هذه الأمثلة، أو على الأقل أن تستفيد منها باعتبارها مصدر إلهام لتصميم استراتيجية صناعية.

٢١- وشدد عدد من المندوبين والمشاركين الآخرين على أن التصنيع عملية طويلة، حتى عندما تدعمه سياسات صناعية نشطة. والاتساق والاستدامة معياران أساسيان من معايير النجاح. ولما كان النجاح في تنفيذ السياسة الصناعية قد يستغرق فترة تتراوح بين ١٠ سنوات و١٥ سنة، فسيتعين على الدول أن تعتمد منظوراً طويلاً للأجل في التخطيط وتقييم النتائج. وفي هذا السياق،

ينبغي تصميم الاستراتيجيات الصناعية بحيث تكون أقل ارتباطاً بالظروف السياسية التي يمكن أن تختلف في الأجل القصير، وينبغي تأسيسها على توافق آراء سياسي قوي ومشارك على نطاق واسع. ولذلك، ينبغي أن تكون شاملة قدر الإمكان، وخاصة بإشراك العمال والشركات. وأكد عدد من المشاركين أن عدم الاستقرار السياسي يعيق كثيراً إمكانية استمرار السياسات الصناعية في بلدانهم.

٢٢- واعترف العديد من الخبراء بصعوبة تصميم السياسات الصناعية المناسبة وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، يتعين على الدول أن تجد توازناً بين رعاية الصناعات وفرض ضوابط عليها، مثلما يتضح من نجاحات الدول التنموية في شرق آسيا والدور الهام لبُنود الانقضاء الموقوت في دعم الدولة للصناعة. وأشار العديد من المشاركين إلى صعوبة فهم ديناميات خلق القيمة داخل منظومة الإنتاج، وهذه نقطة حاسمة في تصميم السياسات الصناعية المناسبة. وتسعى بلدان كثيرة لتقوية شركات معيّنة أو سلاسل قيمة معيّنة، فتكافح من أجل تسخير البنية الاجتماعية للأصول التنافسية على نحو يؤدي إلى خلق القيمة والاستفادة منها. وأخيراً، لاحظ بعض الخبراء أن البلدان النامية أضحت الآن في بيئة اقتصادية خارجية أكثر تقلباً، ورغم أن السياسة الصناعية تندرج في منظور طويل الأجل، ينبغي تعديل الأهداف المتصلة بها وفقاً لذلك. ومن شأن تنويع الناتج والشركاء التجاريين، فضلاً عن زيادة الاعتماد على الطلب المحلي، أن يساعدا في التغلب على هذه التحديات.

٢٣- واعتبر العديد من المشاركين التقييد المستمر لحيز السياسات الوطني عائقاً كبيراً أمام السياسة الصناعية. فبالنسبة إلى معظم البلدان النامية، يؤدي التصديق على الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والثنائية إلى تقليص شديد للنطاق المتاح للسياسات الصناعية. وأصبح العديد من التدابير التي اتخذتها البلدان المتقدمة في الماضي لرعاية صناعاتها الناشئة أو تشجيع التنويع الاقتصادي بعيد المنال. ومع ذلك، ما زالت هناك إمكانية لاستخدام السياسة الصناعية استخداماً ببناءً؛ ولكن التحدي المطروح في هذا الصدد هو تحديد هذه التدابير وتنفيذها. وقال أحد الخبراء إن مبررات السياسة الصناعية يمكن أن تنتقل انتقالاً مفيداً من السعي لتحقيق هدف اقتصادي ضيق - مثل التصنيع - إلى استهداف الاحتياجات والأولويات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والاستدامة البيئية والمنافع الاجتماعية الأخرى مثل المياه النظيفة. ومن شأن ذلك أن يمكن من بناء توافق اجتماعي أوسع حول تصميم تلك السياسة وتنفيذها.

دال - جلسة اجتماع الخبراء النهائية

٢٤- قدمت أمانة الأونكتاد أهم نتائج الدورات الثلاث السابقة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، التي عُقدت في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مركزة بوجه خاص على التدابير السياساتية والأدوات التي تهدف إلى "تعزيز البيئة الاقتصادية الموالية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة".

١ - الدورة الأولى

٢٥- عُقدت الدورة الأولى لاجتماع الخبراء في جنيف بسويسرا، يومي ١٦ و١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وكان موضوع الاجتماع "آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من أثرها في التجارة والتنمية". وتناول جزء هام من المداولات الأداء البطيء الذي تشهده الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما في أوروبا، وتداعيات بيئة تتسم ببطء النمو نتيجة لترايط الاقتصادات النامية والمتقدمة. وفي سياق هذا الترايط، أصبح الحد من أوجه ضعف البلدان النامية عاملاً أساسياً لبناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية. وعلى المدى القصير، ينبغي أن ينصب التركيز على سياسات مواجهة التقلبات الدورية؛ أما على المدى الطويل، فلا بد من تنويع العرض والطلب. ومن الضروري تنويع الطلب من أجل تقليل الاعتماد على الصادرات الموجهة إلى الاقتصادات المتقدمة، وإعطاء دور أكبر للأسواق المحلية والإقليمية.

٢٦- ويمكن استخلاص الاستنتاجات التالية من مناقشات الاجتماع:

- إن حالة الاقتصاد العالمي الراهنة، التي تتسم ببطء نمو الاقتصادات المتقدمة وركودها وتربطها مع الاقتصادات النامية من خلال التمويل والتجارة، ليست حالة عابرة بل تعكس أزمة هيكلية ذات جذور وآثار طويلة الأمد. وفي هذا العالم المتكامل، لا يوجد أمام البلدان سوى نطاق محدود للتحصن ضد الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- نظراً إلى الترايط الناتج عن التجارة الدولية، أبرزت الأنماط المتغيرة للطلب العالمي العيوب ومواطن الضعف المرتبطة باستراتيجيات النمو القائم على التصدير التي تتبعها البلدان النامية. وبغية بناء القدرة على تحمل هذه المخاطر وأوجه الضعف، سيكون من المستصوب استخدام سياسات ولوائح تنظيمية عامة تركز على التغيير التكنولوجي والتعاون الدولي والتعددية وبناء القدرات وتحديد موقع مختلف الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية؛
- إن الوضع الحالي للنظام المالي الدولي يؤدي إلى عدم استقرار البلدان النامية من خلال دورات الانعاش والكساد. ويتطلب التعامل مع حالة عدم الاستقرار هذه إعادة التفكير في تحرير حساب رأس المال وضوابط رأس المال، وأزمة الديون وأدوار المدينين والدائنين، وآفاق الاستقرار النقدي والمالي؛
- إن وضع الإحصاءات ذات الصلة وفي الوقت المناسب عنصر أساسي لفهم العالم الاقتصادي السريع التغير، ويمكن أن يساعد في بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية. وما زالت إسهامات قاعدة البيانات المسماة إحصاءات الأونكتاد (UNCTADStat) والمشاريع التي يدعمها الأونكتاد، مثل نظام المعلومات المتعلقة

بالأسواق الزراعية، تساعد في فهم قنوات وأحجام الصدمات، ووضع سياسات تهدف إلى بناء القدرة على التحمل.

٢- الدورة الثانية

٢٧- عُقدت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء في جنيف بسويسرا، يومي ٨ و٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وكان موضوع الاجتماع هو "نحو نظام تجاري متعدد الأطراف موات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة". وتمحورت المناقشات حول النقاط التالية:

- لقد حدث تطور في مساهمة التجارة في التنمية الشاملة والمستدامة. ولما كانت التجارة عنصراً رئيسياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فمن المهم ربط السياسات التجارية بالسياسات الإنمائية الأخرى مثل السياسة الصناعية. وينبغي أن تعكس هذه السياسات الواقع الراهن، بما في ذلك نمو التجارة على طول سلاسل القيمة العالمية، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وزيادة التجارة في الخدمات، ونمو التجارة فيما بين بلدان الجنوب؛
- ينبغي الاعتراف بدور النظام التجاري المتعدد الأطراف بوصفه منفعة عامة، إلا أن هذا النظام لا بد أن يكون شاملاً وفعالاً ليحظى بالاعتراف. ولذلك فإن المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، بما فيها مبدأ الشمولية وتوافق الآراء في اتخاذ القرارات، تبقى سارية المفعول؛
- تشمل المناقشات بشأن هيكل التجارة الإقليمية الجديد والعلاقة بين الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية تجزؤ الهيكل التجاري واحتمال استبعاد البلدان الصغيرة؛
- ينبغي أن تضم الإجراءات المتخذة في سياق المضي قدماً لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف عدة تدابير للتكيف تتعلق بقضايا مثل اختلال قيم العملات وتغير المناخ.

٣- الدورة الثالثة

٢٨- عُقدت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء في جنيف بسويسرا، يومي ١٤ و١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكان موضوع الاجتماع هو "وضع نهج لتحفيز تنويع الاقتصاد وتعزيز إنتاج القيمة المضافة، بما في ذلك عبر الاستثمار، بهدف إتاحة الفرصة الاقتصادية المتساوية للجميع، ولا سيما النساء والشباب". ويرتبط هذا الموضوع ارتباطاً وثيقاً بموضوع تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦. وأكدت حصيلة الاجتماع النقاط التالية:

- لا يزال التنويع محورياً في عملية التنمية، ولكنه يحتاج إلى فهم أفضل من خلال إجراءات تشمل مراعاة أنواع الروابط والتكنولوجيا والسياسة المالية ودور مختلف قطاعات الاقتصاد (الصناعة مقابل الخدمات) في تعزيز التغيير الهيكلي والتنمية اللذان يزيدان الإنتاجية؛

- إن العناصر التي تشكل بيئة دولية مواتية للتنمية والتنوع والنمو في الإنتاجية، بما في ذلك مدى تأثير ظهور سلاسل القيمة العالمية في هذه العلاقات، عناصر أساسية ينبغي إيلاؤها مزيداً من الاعتبار وفهمها على نحو أفضل؛
- إن مسألة حيز السياسات المتاحة للبلدان النامية في ظل البيئة الاقتصادية العالمية الحالية موضوع مشترك بين جميع المناقشات. ورغم القيود المتزايدة، يمكن أن تنفذ البلدان مجموعة متنوعة من السياسات الصناعية لدعم التنمية؛
- ينبغي التفكير في السياسة الصناعية بمعنى واسع، مع إيلاء الاعتبار لاتجاهات وسياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات التجارية، والأطر المؤسسية.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

- ٢٩- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، السيد رافاييل هيرموسو (الفلبين) رئيساً له، والسيدة ماريا ناتاليا باتشيكو رودريغيز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) نائبة للرئيس - مقرر.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

- ٣٠- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.5/7. فكان جدول الأعمال كالتالي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- وضع نُهج لتحفيز تنوع الاقتصاد وتعزيز إنتاج القيمة المضافة، بما في ذلك عبر الاستثمار، بهدف إتاحة الفرصة الاقتصادية المتساوية للجميع، ولا سيما النساء والشباب
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم - نتائج الدورة

٣١- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات.

دال - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٢- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، لنائبة الرئيس - المقررة بأن تتولى، تحت إشراف الرئيس، إعداد صيغة التقرير النهائية بعد اختتام الاجتماع.

الحضور^(١)

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا	الجزائر
الأرجنتين	الصين
إسبانيا	فرنسا
إكوادور	كوت ديفوار
إندونيسيا	مصر
أوروغواي	المغرب
باكستان	المملكة العربية السعودية
بوروندي	نيبال
بولندا	الهند
تايلند	الولايات المتحدة
تركيا	اليونان

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
مركز الجنوب

٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:
مركز التجارة الدولية
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة العمل الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفتنة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الدولية للرؤية العالمية

(١) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.5/INF.3.